



## تحقيقات الطب الشرعي في هجمات المسجدين بتاريخ 15 مارس 2019

### وسيلة مساعدة لمحضر القاضي مارشال فيما يتعلق بنطاق التحقيق

يؤكد المحضر أنه قد تم فتح تحقيق الطب الشرعي الآن في كل حالات الوفاة البالغ عددها 51. إن فتح التحقيق خطوة رسمية، بموجب قانون الطب الشرعي، مما يعني أنه سيتم إجراء مزيد من التحقيقات في حالات الوفاة. يمكن عقد جلسة استجواب كجزء من التحقيق.

كما يحدد المحضر ما يلي:

- معلومات عامة حول الإجراءات القانونية التي تمت بالفعل كالنيابة الجنائية واللجنة الملكية للتحقيق
- ملخص لما طلبت الأسر والمنظمات النظر فيه في تحقيق الطب الشرعي
- الأجزاء ذات الصلة من قانون الطب الشرعي والسوابق القضائية التي تساعد الطبيب الشرعي على تحديد ما يمكن وما ينبغي أن ينظر فيه تحقيق الطب الشرعي؛ و
- النظرة الأولية على القضايا التي سينظر فيها تحقيق الطب الشرعي.

يحدد قانون الطب الشرعي أغراض تحقيق الطب الشرعي. هذه الأغراض أساسية للوقوف على ما ينبغي أن ينظر فيه تحقيق الطب الشرعي. تتمثل الأغراض ذات الصلة فيما يلي:

- تحديد الأشخاص الذين توفوا (إن أمكن)، وسبب وفاة كل شخص، وظروف وفاتهم؛ و
- تقديم تعليقات أو توصيات لتقليل فرص حالات الوفاة في المستقبل في ظروف مماثلة.

يمكن للطبيب الشرعي تحديد القضايا التي ينبغي النظر فيها. ليست كل الأمور المتعلقة بالوفاة من اختصاص الطبيب الشرعي للنظر فيها، حيث يتعين تحديد المهام في مرحلة ما. فبعض الأمور لن تكون قد تسببت أو أسهمت بأي شكل من الأشكال في الوفاة. يجب أن يقرر الطبيب الشرعي ما هو ضروري ومرغوب ومتناسب في تحديد نطاق تحقيق الطب الشرعي.

فالعديد من القضايا المقترحة لتحقيق الطب الشرعي للنظر فيها تتعلق بالملابس ذات النطاق الأوسع لحالات الوفاة.

بعض القضايا المقترحة لا يمكن النظر فيها من خلال تحقيق الطب الشرعي لأنها خارج نطاق الاختصاص القانوني للطبيب الشرعي. شاملةً للقضايا التي تتعلق بالأمور التي تعقب حدوث حالات الوفاة.

يمكن معالجة القضايا الأخرى المحددة والمقترحة عن طريق المعلومات المتوفرة لمقدم الطلب ذي الصلة. وقد تكون معلومات موجودة بالفعل أو معلومات جديدة حصل عليها الطبيب الشرعي لتناول القضية المحددة التي أثبتت. جاري العمل على جمع المعلومات ونقلها استجابةً لهذه القضايا المحددة. إذا لم يكن من الممكن معالجة هذه القضايا المحددة بهذه الطريقة، فسيتم النظر في ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تحقيق آخر في هذه القضايا المحددة أم لا.



بعض القضايا التي طُلب تناولها في تحقيق الطب الشرعي هي قضايا نظرت فيها اللجنة الملكية للتحقيق بالفعل. أعربت بعض الأسر والمنظمات عن قلقها من حقيقة إجراء التحقيق بشكل سري إلى حد كبير. وأثير قلقًا بشأن ما إذا كان يمكن الاعتماد على نتائج اللجنة الملكية جراء ذلك. لذا يوصى بأن يعيد الطبيب الشرعي النظر في عددٍ من القضايا نفسها.

وليس من الواضح كيف يمكن لتحقيق الطب الشرعي أن يوفر عمليًا شفافية أكبر مما تمكنت اللجنة الملكية من تقديمه بالنظر إلى حساسية بعض الأدلة. كما أن هناك حاجة لتجنب التكرار غير الضروري في التحقيقات. يمكن للطبيب الشرعي تقرير عدم النظر في جوانب ملاسبات الوفاة التي ثبتت بشكلٍ مناسب أثناء تحقيقاتٍ أخرى. يتمثل السؤال الرئيسي فيما إذا كانت هناك جوانب من ملاسبات حالات الوفاة التي أثبتتها الهيئة الملكية للتحقيق بشكلٍ مناسب (أو النيابة الجنائية). في هذه المرحلة، يُقترح عدم إعادة النظر في القضايا التي نظرت فيها اللجنة الملكية للتحقيق في تحقيق الطب الشرعي.

تعتبر القضايا المتعلقة بجهود الاستجابة الأولى وكيفية كان من الممكن أن تؤثر تلك الاستجابة على احتمالية نجاة المتوفى من الأمور التي لم تنظر فيها اللجنة الملكية للتحقيق. تم اقتراح هذه القضايا للنظر فيها كجزء من تحقيق الطب الشرعي.

من المهم إدراك أنه لم يتم اتخاذ قرار نهائي حتى الآن بشأن القضايا التي سينظر فيها تحقيق الطب الشرعي في النهاية. يحدد المحضر نقطة البداية. ستتاح فرصة أخرى للأسر والمنظمات لتقديم مذكرات عن القضايا التي يتعين أن ينظر فيها تحقيق الطب الشرعي. يمكن تقديم هذه المذكرات (من خلال محاميهم إذا كان لديهم محامون) كتابيًا وشخصيًا في جلسة الاستماع بالمحكمة التي سيعقدتها الطبيب الشرعي ويندلي في كرايستشيرش. جلسة الاستماع هذه ليست جلسة استجواب، بل تُعقد فقط لتلقي المذكرات بشأن النطاق. سيتخذ الطبيب الشرعي ويندلي بعد ذلك قرارًا نهائيًا بشأن القضايا التي سينظر فيها تحقيق الطب الشرعي.

#### بعض التواريخ المهمة التي يجب ملاحظتها:

- يجب استلام أي تقارير أخرى مكتوبة عن قضايا التحقيق في موعد لا يتجاوز 26 نوفمبر 2021. يمكن إرسال المذكرات إلى [coronial.response@justice.govt.nz](mailto:coronial.response@justice.govt.nz).
- ستُعقد جلسة الاستماع أمام المحكمة بشأن قضايا التحقيق في كرايستشيرش، بتاريخ 14-15 ديسمبر 2021
- إذا كانت الأطراف المعنية (أو محاميهم إذا كان لديهم محامون) راغبةً في تقديم مذكرات شخصيًا في جلسة الاستماع بالمحكمة، فعليهم إخبارنا في موعد لا يتجاوز 26 نوفمبر 2021 حتى يتسنى إجراء الترتيبات. يمكن إخبارنا ذلك عن طريق إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى [coronial.response@justice.govt.nz](mailto:coronial.response@justice.govt.nz)